ما اذا كانت دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تملك امكانية الحياة أو لا تملكها: «ان أي منطقة لديها القابلية للحياة من ناحية اقتصادية، اذا ما توفرت لديها طاقة بشرية كافية، وتتواجد فيها المهارات الفنية الضرورية، ثم يتيسر لها الحصول على رأس المال المناسب»[١٢].

○ يتطلب تدفق مليون فلسطيني من الخارج الى الضفة الغربية وقطاع غزة ١١ بالمئة فقط من مجموع مساحتها الاجمالية. ويشيران، في هذا الخصوص، الى دراسة للامم المتحدة تقرر حاجة الفرد الواحد الى ٦٤٠ متراً مربعاً من الارض، يستخدمها في حياته الريفية، بما فيها الحيز المطلوب للتعليم والمواصلات العامة وما الى ذلك. وهكذا يبدو معقولاً ذلك الرقم ١,٩ مليون نسمة كحد أدنى لسكان الدولة؛ كما سوف يكون الرقم ٢,٢ مليون نسمة، هو الحد الاعلى خلال السنوات الخمس الاولى من عمر الدولة.

○ ان التدفق الفجائي في العودة، يتطلب الشروع، على الفور، في اولويتين: الاسكان والاستخدام. وسوف يكون من اليسير افتراض العثور على ٢٢٥ ألف عامل، معظمهم ذو مهارات فائقة؛ كما سوف يكون من الطبيعي الافتراض اقبال المزيد من النساء على العمل. كل ذلك يجعل توفّر ما يربو على نصف المليون عامل في الدولة الجديدة.

○ تطور العلاقة بين السكان والتعليم العالي الفلسطيني. ففي العام ١٩٦٩، كان هناك ما يزيد على ٥٠ الف فلسطيني من خريجي الجامعات، منهم ٨٠ بالمئة تلقوا علومهم في جامعات عربية، و ٧,٦ بالمئة في الولايات المتحدة، و ٦,٥ بالمئة في الجامعات الاوروبية؛ يضاف الى ذلك، ان معدل القوة البشرية المؤهلة بالدراسات العليا وطلاب الجامعات، يفوق كثيراً معدله في أي قطر عربي.

○ وضمن هذا الاطار، تفرد الدراسة مكاناً خاصاً لما تسميه خطة مفصلة للاعمار في فلسطين، حيث يعتبر الاسكان وطرق النقل الصالحة ونظام جيد للاتصالات من أسبق الاولويات. وهناك مشروعان رئيسان آخران لا غنى عنهما، وهما انشاء ميناء جديد في غزة واقامة طريق رئيس للمواصلات يتجه من غزة، شرقاً، نحو مدينة الخليل في الضفة. وترصد الدراسة مبلغ ٣٢,٥ مليون دولار كتكلفة لانشاء ميناء غزة، و ٥٢,٥ مليون دولار هو مجمل المبلغ المطلوب لتحسين شبكة الطرق[١٣].

○ تقدر الدراسة ٦٥٠٠ دولار كمعدل وسطي للفرد، من أجل تغطية نفقات الاسكان والمدارس والمستشفيات والمباني الاخرى لاغراض الخدمات العامة؛ وهكذا يناهز المبلغ الـ ٦,٥ مليارات دولار، وفي أدنى تقدير، يطلب نصف هذا المبلغ لغايات رفع مستوى المعيشة للسكان الموجودين في الاراضي المحتلة، وعددهم يربو على المليون نسمة.

○ يرى واضعا الدراسة ان توفير فرص الاستخدام لطاقة عاملة تناهز نصف المليون نسمة، يتطلب، بصورة مسبقة، حث الطلب المتزايد على الصناعات. وثمة مجال رحب، هنا، حيث يحتمل ان تقوم الحاجة الى تشغيل ٣٧٥ ألف شخص من نصف المليون من القوة العاملة. وبما ان تكلفة العمل للفرد قد تبلغ ٦٥٠٠ دولار، ومع استثناء التكرار في متطلبات قد تبرز عند الحاجة، تقدر الدراسة ان المبلغ الاجمالي المطلوب سوف يكون ٢,٤ مليار دولار.

○ لدى القيام بعملية جمع حسابية بسيطة لمجمل المبالغ المطلوبة، وجد الكاتبان ان مجموع الاستثمار المطلوب لمدى خمس سنوات، في سبيل تحقيق هذه الغايات، يبلغ تسعة مليارات دولار.